الفصل السادس

تحديد الجهود وترتيب أولوياتها في صدد انتهاكات حقوق الإنسان

المفاهيم الرئيسية

ينبغي لموظف حقوق الإنسان تحليل كل انتهاك عن طريق (1) تحديد ما إن كان هذا الانتهاك يدخل ضمن ولاية عملية حقوق الإنسان و (2) تحليل تعريف الحق المعين إلى عناصره المكونة لتقرير ما إن كان يلائم الحالة.

وقد تحتاج عملية حقوق الإنسان إلى تحديد أولويات جهودها ليس فقط من ناحية الحقوق والقضايا التي ستنصب عليها، بل ومن ناحية الحقوق المحددة، وبخاصة في الحالات التي تنطوي على عدد كبير من الانتهاكات، مثل استعمال نهج حالة الاختبار.

وتحتاج عملية حقوق الإنسان إلى تحديد أولويات جهودها لمعرفة النتائج الطويلة الأجل في النظر إلى ما ستخلفه من قدرات حقوق الإنسان بعد رحيلها حتى يمكنها المساعدة على بناء تلك المؤسسات والقدرات

ألف-عملية تقرير الحقوق التي تعرضت للانتهاك

1- يؤلف تحديد الانتهاكات جزءا حاسما من عمل موظف حقوق الإنسان. وإذا كان حادث يندرج تحت **تعريف انتهاك معين لحقوق الإنسان**، ينبغي إجراء مزيد من التحقيق والإبلاغ. وينبغي بطبيعة الحال أن تنتج مختلف أنواع الانتهاكات استجابات ملائمة تبعا لولاية عملية الرصد. ومثال ذلك أن الانتهاكات الخطيرة بصفة خاصة ، مثل عمليات القتل التعسفي والتعذيب وحالات الطرد على نطاق واسع، تستحق في العادة اهتماما خاصا ومتابعة سريعة.

2- وعند اختتام الرصد، من الحاسم لموظف حقوق الإنسان *تحليل الانتهاك عن طريق تحديد ما إن كان يقع ضمن ولاية العملية وعن طريق تحليل تعريف الحق المعين إلى عناصره المكوّنة*. يجب أن يتأكد موظف حقوق الإنسان من أن الوقائع ستدعم وجود كل عنصر قبل الإبلاغ عن وقوع انتهاك لحقوق الإنسان. وكل حق من الحقوق المعرفة في **الفصل الثالث**: **"القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني المنطبقان: الإطار"** قد ينقسم إلى عناصره المكونة. وأكثر الطرق فعالية في تعليم هذا الموضوع هو استعمال دراسات الحالة التي تتطلب من الموظف تحديد عناصر كل انتهاك لحقوق الإنسان. وقد

توجد أمثلة لهذا النوع من دراسات الحالة في الفصل المناظر في **دليل المدرب إلى رصد حقوق الإنسان** الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

باء- عملية تقرير الحقوق المستهدفة

3- قد يشعر موظف حقوق الإنسان أو عملية حقوق الإنسان بأكملها بارتباك من مجرد عدد الانتهاكات التي قد تتطلب تحقيقا. وهكذا فمن الحاسم تحديد أولويات الجهود المتعلقة بالانتهاكات. ومن الواضح أن الولاية يجب أن تكون المعيار الأول لتقرير الحقوق التي ينصب عليها الاهتمام. وقد تكون اختصاصات الولاية بالغة الاتساع أو ضيقة نسبيا. وإذا كانت الولاية واسعة أو تتيح الاختيار فيجب أن تقرر قيادة عملية حقوق الإنسان الحقوق التي تتطلب أشد الاهتمام. ولذلك لا يقع اتخاذ هذا القرار بشأن تحديد أولويات الانتهاكات على موظف حقوق الإنسان بمفرده.

4- وإذا كانت الولاية بالغة الاتساع- مثلا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان- فيجب أن تنظر عملية حقوق الإنسان في (1) **الحقوق** التي ينبغي أن تشكل بؤرة الاهتمام الرئيسي نظرا لعدم إمكانية التعامل مع جميع الحقوق على قدم المساواة، و(2) ما هي أهم **مشاكل** حقوق الإنسان؟، و (3) ما هي الجماعات أو من هم الأفراد الذين يبدو أنهم **أكثر ضعفا؟**، و(4) هل يبدو من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو من الاتفاق المبرم مع البلد المضيف أو من قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أو من تقدير الاحتياجات أو من غير ذلك من المصادر أن حقوقا أو مشاكل أو جماعات/أفرادا معينين، الخ كانوا مقصودين من **الأمم المتحدة أو الأطراف** الذين أنشأوا العملية؟، و(5) ما هي **القدرات** المتوقعة **للعملية** من ناحية أعدادا الموظفين والمهارات والموارد التي يمكن بها تقييم كيفية تحقيق عملية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان **لإسهام مفيد؟**، و (6) ما هي **المنظمات الأخرى** التي تعمل في ميدان العمليات؟، و(7) كيف يمكن لعملية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن **تقدم إسهاما** على ضوء تلك الأنشطة الأخرى؟

5- وتجربة الأمم المتحدة في رصد حقوق الإنسان تبين كيفية اتخاذ القرار بشأن استهداف حقوق معينة. ومثال ذلك أن عنصر حقوق الإنسان لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية **في كمبوديا** كان يتمتع بولاية واسعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد نظرت العملية في أنواع الانتهاكات التي كانت تقع هناك وانصب تركيزها، بالنظر إلى الأهداف الكلية للعملية، على (1) العنف السياسي و (2) الأحوال في السجون و (3) حرية الاشتراك في الجمعيات وحرية والقول، فضلا عن حقوق أخرى مطلوبة من أجل تحقيق انتخابات حرة ونزيهة.

6- وخلال فترة وجودها الأولية كانت هناك عملية أخرى معنية برصد حقوق الإنسان استهدفت (1) الحقوق المتصلة بالانتخابات الحرة والنزيهة و(2) الحق في السلامة الشخصية و(3) الحقوق المتصلة بالاحتجاز. ولم تنصب العملية على المشاكل الكبيرة المتصلة بالتمييز الإثني في العمل وحالات الطرد القسري من أماكن الإقامة. وفيما كانت هناك حالات من التعذيب وإساءة المعاملة عندما أنشئت العملية، تضاءلت المشاكل المتعلقة

بالتعذيب وأحوال السجون. وحولت العملية في نهاية المطاف تشديدها إلى أحوال حقوق الإنسان التي كانت تتسم بالأهمية الكبرى في الحالة المعينة آنذاك.

7-وأحد الأسباب التي من أجلها قد لا تولي عملية حقوق الإنسان أولوية لأفعال أو الامتناع عن أفعال ينجم عنها انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل التمييز في العمل والسكن، قد تتصل بقلقها إزاء ما ينتابها من ارتباك بسبب مجرد عدد الانتهاكات التي من المحتمل أن تندرج تحت ولايتها. ومن المفيد في هذا السياق في كثير من الأحيان **تقاسم المسؤولية وتحديد أولويات الجهود بين مختلف المنظمات الدولية** وذلك من أجل تحسين الاستجابة الكلية لحالة حقوق الإنسان. ومثال ذلك أن عملية الأمم المتحدة للرصد في رواندا في عام 1996 (عملية حقوق الإنسان الميدانية في رواندا) تشاورت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن مرافق الاحتجاز والمشاكل المرتبطة بالاحتجاز التي ستتولى كل منها المسؤولية عنها. وهذا التقاسم للمسؤولية قد يرتقب مثلا اضطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمسؤولية عن مرافق الاحتجاز وهو ما يتيح بعد ذلك لعملية الأمم المتحدة المعنية برصد حقوق الإنسان أن تتولى التعامل مع قضايا هامة أخرى، بما في ذلك مثلا قضايا التمييز في السكن والتنقل والعمل.

8- وما زالت هناك مشكلة **تحديد أولويات** الجهود المتصلة بحقوق معينة. كيف تقرر عملية حقوق الإنسان القضايا التي تحقق فيها عندما يُعرض عليها عدد كبير من القضايا؟ ومن الممكن إجراء خيارات استراتيجية بشأن القضايا أو أنواع القضايا التي يتم التصدي لها من أجل تحقيق **أقصى تأثير ممكن**. وأحد العوامل المهمة في إجراء هذه الخيارات الاستراتيجية هو **القدرة على تحقيق نجاح بارز** من شأنه التأثير على حالة حقوق الإنسان. ومثال ذلك أن عملية حقوق الإنسان يمكنها أن **تختار القضايا البارزة والشديدة الوضوح فيما يتعلق بالوقائع والتي تمثل مشاكل يعاني منها الآخرون والتي من المرجح أن تفضي إلى نتيجة إيجابية في مدة قصيرة نسبيا**. وقد تتضح هذه الحالة في مشكلة التمييز الإثني. وقد تنصب عملية حقوق الإنسان على فصل أحد الأعضاء البارزين للغاية في جماعة إثنية من العمل في مصنع كبير وذلك لأسباب إثنية واضحة. وبمجرد أن تحرز العملية نجاحا واضحا فيما يتعلق بهذا الفصل التمييزي الخاص، فلابد وأن تصل الرسالة إلى مدير المصنع والى السلطات. كما أن العمال الآخرين سيصرون كذلك على حماية حقوقهم ومن شأن ذلك أن يضع ضغطا إضافيا على مدير المصنع أو السلطات. (أنظر **الفصل السابع عشر**: **"رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"**).

9- وهناك عامل مهم آخر في وضع أولويات عملية حقوق الإنسان يتصل بأهدافها الطويلة الأجل. فعملية حقوق الإنسان لن تمكث في البلد إلى مالا نهاية. ويجب على العملية، في حدود شروط ولايتها الكلية، أن تنظر **فيما ستخلفه في طريق قدرات ومؤسسات حقوق الإنسان عند رحيلها**. وسوف تحتاج العملية في العادة إلى العمل مع الحكومة حتى يمكن لهذه الحكومة أن تحدد احتياجاتها إلى المؤسسات والقدرات في ميدان حقوق الإنسان. وقد تستطيع العملية بعد ذلك مساعدة الحكومة عن طريق اختيار المهام التي *ستبني* في نهاية المطاف *هذه المؤسسات والقدرات*. وينبغي أن تلتمس العملية طرق*التعزيز مسؤولية الدولة* في صدد حماية حقوق الإنسان *وعدم استبدال هذه المسؤولية*.